

Distr.: General  
31 August 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 75 (ج) من القائمة الأولية\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان  
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

## حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار

### تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 238/75 ويغطي الفترة من 15 آب/أغسطس 2020 إلى 14 آب/أغسطس 2021. وإضافة إلى حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات، يركز التقرير على التحول الديمقراطي في البلد وتعطيل تلك العملية في أعقاب الاستيلاء العسكري على السلطة، في 1 شباط/فبراير 2021، من قبل القوات المسلحة في البلد، أو التنازلات، بعد توترات بشأن الانتخابات العامة التي جرت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ويسلط الضوء على المخاوف بشأن تصاعد العنف في جميع أنحاء البلد منذ ذلك الحين، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكذلك الآثار الأوسع نطاقاً، بما في ذلك بالنسبة للمنطقة، للأزمة السياسية والعنف السياسي الذي يتألف إلى حد كبير من القمع الوحشي الذي تمارسه قوات الأمن. ومن الملحّ القيام باستجابة دولية وإقليمية موحدة للمساعدة على إعادة ميانمار على مسار الإصلاح الديمقراطي. وهذا الجهد يجب أن يكون مصحوباً بالإفراج الفوري عن الرئيس وين مينت، ومستشارة الدولة أونغ سان سو كي، ومسؤولين حكوميين آخرين، وكذلك وصول المنظمات الإنسانية والمساعدات فوراً، ولا سيما إلى الطوائف الضعيفة، ومن بينها مسلمو الروهينغيا، الذين يعيش كثيرون منهم في المنفى في بنغلاديش وأماكن أخرى. ويُبرز هذا التقرير أن فرصة منع الجيش من ترسيخ حكمه قد تكون آخذة في الازمحلال ويؤكد على أهمية دعم التطلعات الديمقراطية لشعب ميانمار. وفي الختام، يكرر الأمين العام دعوته لجميع الأطراف إلى العمل من أجل المصالحة العليا المتمثلة في الإصلاح الديمقراطي للبلد، والدخول في حوار هادف، والامتناع عن العنف، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/76/50.

240921 220921 21-12085X (A)



## أولا - مقدمة

1 - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 238/75، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة ويتابع مناقشاته بشأن ميانمار، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وأن يعرض على حكومة ميانمار تزويدها بالمساعدة، وأن يقدم تقرير كريستين شرانر بيرغر، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، بشأن جميع المسائل ذات الصلة المطروحة في القرار إلى الجمعية في دورتها السادسة والسبعين. ويغطي هذا التقرير الفترة من 15 آب/أغسطس 2020 إلى 14 آب/أغسطس 2021.

2 - وقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستيلاء الجيش على السلطة، في 1 شباط/فبراير 2021، وبعد ذلك كان هدف القوات المسلحة في البلد، أو التاتاماداو، هو توطيد سلطتها، مما تسبب في تعطيل هائل للانتقال الديمقراطي في البلد. وقد تناقض هذا الحدث مع الأمل الذي قام عليه التقرير السابق للأمين العام وهو أن الانتخابات العامة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 ستعزز المكاسب الهامة التي تحققت في الآونة الأخيرة وتصبح عملية موحدة. وقبل عملية الاقتراع، كان الأمين العام قد دعا إلى إجراء انتخابات سلمية ومنظمة وذات مصداقية، وصفها بأنها فرصة هامة للمساعدة على دفع التنمية المستدامة الشاملة للجميع، والعمل الإنساني، وحقوق الإنسان، والإصلاحات الديمقراطية، بما في ذلك السيطرة المدنية على الجيش. وأعرب الأمين العام عن أمله أن تساعد هذه العملية على تمهيد الطريق لعودة اللاجئين على نحو مستدام بأمان وكرامة.

3 - وقد منحت الانتخابات الحزب الحاكم وهو الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ولاية قوية. وتساعدت التوترات بين الحكومة المدنية والتاتاماداو، لاعتراض الجيش على العملية الانتخابية ونتائجها. وفي 1 شباط/فبراير عشية أداء الهيئة التشريعية المنتخبة حديثاً اليمين، أعلنت التاتاماداو حالة طوارئ. وكان هذا الاستيلاء على السلطة يعني نسخة كبيرة في المجالات الأساسية التي تناولتها الجمعية العامة في قرارها 238/75.

4 - وقبل استيلاء الجيش على السلطة، في 28 كانون الثاني/يناير، كان الأمين العام قد ناشد جميع الأطراف الفاعلة الكف عن أي شكل من أشكال التحريض أو الاستقزاز، وإظهار القيادة، والالتزام بالمعايير الديمقراطية، واحترام نتائج الانتخابات. وحث على حل جميع المنازعات الانتخابية من خلال آليات قانونية راسخة. واحتجزت التاتاماداو قادة سياسيين ومدنيين آخرين، من بينهم قادة المجتمع المدني وصحفيون. ومنذ 1 شباط/فبراير، اندلع القمع وتصاعد على جبهات مختلفة، مما أسفر عن مقتل مئات من المدنيين وإصابة عدد أكبر بكثير بجروح، واعتقال آلاف الأشخاص بدون مراعاة الأصول الإجرائية على ما يبدو، وفرض قيود شديدة على الحقوق الأساسية للسكان. وقد أدت هذه الإجراءات التي اتخذتها التاتاماداو إلى عدم استقرار في جميع أنحاء البلد، مما ترتب عليه آثار كبيرة، بما في ذلك للمنطقة.

5 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، تمسكت الأمم المتحدة بالتزامها بتقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، بما في ذلك دعم الوقاية من انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). بيد أن الأمم المتحدة واجهت قيوداً متزايدة تعوق وصول المعونة المنقذة للحياة إلى المجتمعات المحلية الضعيفة، ولا سيما تلك الموجودة في المناطق المتضررة من النزاع. ومنذ شباط/فبراير، تقوضت بشدة الجهود السابقة التي بذلتها

المنظمة لتعزيز استجابة شاملة لجائحة كوفيد-19 وتضخيم دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي بدفعة جماعية جديدة من أجل السلام والمصالحة في ميانمار.

6 - وقد دعا الأمين العام الجيش مرارا إلى احترام إرادة الشعب، والامتناع عن العنف والقمع، والعمل من أجل المصلحة العليا المتمثلة في السلام والاستقرار، كما أكد مجلس الأمن أيضا نفس الشيء في بيانه الرئاسي الصادر في 10 آذار/مارس، الذي أدان فيه العنف ضد المحتجين السلميين ودعا إلى الإفراج عن جميع المحتجزين، وكذلك في بيان صحفي صدر في 4 شباط/فبراير. وأهابت الجمعية العامة في قرارها 287/75، الذي اعتمد في 18 حزيران/يونيه 2021، بالقوات المسلحة لميانمار احترام إرادة الشعب، والإفراج الفوري عن الرئيس وين مينت، ومستشارة الدولة أونغ سان سو كي وجميع الذين احتُجزوا تعسفا، وإشراك ودعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بغية إقامة حوار شامل وسلمي بين جميع أصحاب المصلحة. وأهابت الجمعية في القرار أيضا بجميع الدول الأعضاء منع تدفق الأسلحة إلى البلد.

7 - وقد كانت وحشية قوات الأمن ضد الأشخاص المعارضين للاستيلاء العسكري على الحكم والمجلس الإداري للدولة الذي نصب نفسه، بمن فيهم المشاركون في حركة العصيان المدني، واسعة النطاق. وتعرض أولئك الذين أعربوا عن معارضتهم للجيش وانضموا إلى الحركات الديمقراطية، وكذلك أقاربهم وشركائهم، لعمليات قتل واحتجاز تعسفية، واختفاء، ومداهمات ليلية، وترهيب، وتعذيب. ووردت تقارير عديدة عن ارتكاب قوات الأمن عنفاً جنسياً وجنسانيا. ووردت أيضا تقارير عديدة عن أعمال عنف استهدفت قوات الأمن، من قبيل قتل أفراد يشتهب في تعاونهم مع الجيش. وقد دعا الأمين العام جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

8 - ومنذ شباط/فبراير، ازدادت التوترات في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق المشمولة باتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني لعام 2015، وحيث كان هناك سلام نسبي قبل 1 شباط/فبراير. وفي الولايات والمناطق الواقعة على طول الحدود مع تايلند والصين والهند، اندلعت على الأغلب اشتباكات مسلحة بين التاماداو والمنظمات العرقية المسلحة وقوات الدفاع الشعبي المدنية التي شكلت حديثا، مما أثار القلق بشأن الآثار الإقليمية للأزمة واحتمال نشوب نزاع مسلح واسع النطاق.

9 - وقد أدى انتشار العنف إلى زيادة النزوح في بلد يعاني أصلا من وجود عدد كبير من النازحين داخليا فيه. وفي الوقت نفسه، وصلت البنية التحتية الصحية في البلد إلى طريق مسدود تقريبا في أعقاب استيلاء الجيش على السلطة في 1 شباط/فبراير، على خلفية نظام يواجه تحديات بالفعل وهو مجهود بسبب جائحة كوفيد-19. وقد تسببت جائحة كوفيد-19 إلى جانب استيلاء الجيش على السلطة في شلل الاقتصاد وأدى إلى عدم انتظام الملايين من الأطفال والشباب في المدارس.

10 - وفي الأزمة الحالية، ظهرت عدة جهات فاعلة تدعو إلى استعادة مسار البلد نحو الإصلاح الديمقراطي. وفي 5 شباط/فبراير 2021، شكّل ممثلو الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وأحزاب أخرى انتخبوا في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2020 اللجنة الممثلة للبرلمان لإدارة الشؤون البرلمانية، وأعلنوا عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وعلى وجه الخصوص، أكدت حكومة الوحدة الوطنية التزامها بالسعي إلى الحصول على المعونة الإنسانية وتنسيقها، والعمل مع المجتمع الدولي لصالح شعب ميانمار. كما التزمت بتعزيز المعايير الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك زيادة إدماج الروهينغا، وأعلنت في

3 حزيران/يونيو أنها ستلغي قانون المواطنة لعام 1982 وستكون المواطنة قائمة على المولد في ميانمار أو المولد في أي مكان كطفل لمواطنين ميانماريين.

11 - وفي 1 شباط/فبراير، شجعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا الحوار والمصالحة والعودة إلى الحياة الطبيعية وفقا لإرادة ومصالح شعب ميانمار. وفي 24 نيسان/أبريل، اعتمد قادة الرابطة أثناء اجتماعهم في جاكارتا ما يُعرف باسم توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط، وقد اتفقوا على ضرورة الوقف الفوري للعنف، وبدء حوار بناء بين جميع الأطراف، وتيسير مبعوث خاص لرئيس الرابطة الوساطة في عملية الحوار، وتقديم الرابطة المساعدة الإنسانية من خلال مركز الرابطة لتنسيق المساعدة الإنسانية بشأن إدارة الكوارث.

12 - وأبرز أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة دعمهم لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وتوافق الآراء المؤلف من خمس نقاط الصادر عنها. وأكد مجلس الأمن أيضا دعمه الكامل لعمل المبعوث الخاص لميانمار وشجع على تكامل عمله مع عمل الرابطة. وحث الأمين العام مرارا وتكرارا على إيجاد حل دولي قوي يقوم على الجهود الإقليمية، وشدد على ضرورة التنفيذ الشامل في الوقت المناسب لتوافق الآراء المؤلف من خمس نقاط الصادر عن الرابطة. وحث أيضا على الإفراج عن جميع المحتجزين والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأكد أن التكامل المستمر والقوي بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة أمر حيوي للمساعدة على وضع حد للعنف. وحث الأمين العام أيضا الجهات الفاعلة الإقليمية على الاستعدادة من نفوذها لمنع المزيد من التدهور وإيجاد مخرج سلمي من هذه الكارثة في نهاية المطاف.

13 - ودعما لذلك الهدف، أجرت المبعوثة الخاصة للأمين العام مناقشات نشطة مع القادة المحليين والدوليين، ولا سيما الموجودين في المنطقة، للمساعدة على منع حدوث مزيد من التدهور وإيجاد حل سياسي للأزمة. ومتابعة لأعمالها في وقت سابق من الفترة المشمولة بالتقرير، زارت المنطقة في الفترة من 9 نيسان/أبريل إلى 29 أيار/مايو.

14 - وينبغي حماية الطوائف الضعيفة أصلا، ولا سيما الروهينغيا، ومن الأهمية بمكان أن تواصل الدول الأعضاء الدعوة إلى وصول المنظمات الإنسانية وتقديم الدعم للمساعدات الإنسانية.

15 - ولتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي، يظل من الأساسي التصدي للإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وعلى المدى القريب، سيكون من الحيوي تقديم الدعم الكامل للأنشطة الإنسانية مثل تقديم الخدمات الأساسية لطوائف الروهينغيا المتبقية.

16 - ومن الأهمية بمكان أن يتاح لفريق الأمم المتحدة القطري وشركائه في المجال الإنساني إمكانية الوصول الآمن ودون عوائق إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. وإضافة إلى ذلك، فإن الإغلاق المستمر لمخيمات النازحين بما يتسق مع المعايير والممارسات الدولية أمر بالغ الأهمية. وكما هو الحال دائما، فإن الاستجابة الإنسانية من جانب المنظمة في ميانمار ستسترشد بالمبادئ المعترف بها دوليا وهي الحياد والنزاهة والاستقلال والإنسانية.

## ثانيا - السياق والتطورات السياسية

### ألف - الحالة السياسية

#### الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020

17 - شكلت الانتخابات العامة التي جرت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر لحظة هامة في عملية انتقال البلد إلى الديمقراطية. فقد بلغت نسبة مشاركة الناخبين 71 في المائة، وهو ما كان انعكاسا للتأييد الكبير للديمقراطية بين السكان.

18 - وقد فاز حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الحاكم بنحو 80 في المائة من المقاعد المنتخبة في مجلسي الشيوخ والنواب في البرلمان. واحتفظ حزب الاتحاد من أجل التضامن والتنمية المدعوم من الجيش بحق النقض بحكم الأمر الواقع من خلال تخصيص 25 في المائة من المقاعد المطلوبة كحد أدنى بموجب دستور عام 2008 الذي صاغه الجيش. وشهدت الانتخابات مشاركة نسائية أعلى بحيث بلغت بنسبة المرشحات 16 في المائة، مقارنة بنسبة قدرها 13 في المائة في انتخابات عام 2015.

19 - وعلى الرغم من القيود ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 على التجمعات، وردت تقارير عن وقوع أعمال عنف انتخابية بين مؤيدي الأحزاب المتنافسة، أدت إلى وقوع عدد من القتلى وتدمير مواد الحملة الانتخابية وممتلكاتها. وأفيد أيضا عن تخويف موظفي لجنة انتخابات الاتحاد. غير أن مراقبي الانتخابات الوطنيين والدوليين، مثل الشبكة الآسيوية للانتخابات الحرة والتحالف الشعبي من أجل انتخابات ذات مصداقية، أفادوا بأن الانتخابات جرت بوجه عام بطريقة سلمية ومنظمة وعكست إرادة شعب ميانمار بشكل عام.

20 - وأثنى المراقبون أنفسهم على جهود إدارة الانتخابات، والمتسابقين، والمراقبين، ووسائل الإعلام، والناخبين للتغلب على التحديات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 في إجراء الاقتراع.

21 - وزاد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وظهرت على وسائل التواصل الاجتماعي لغة مثيرة للانقسام قائمة على العرق والدين، وكذلك خطاب الكراهية، تجاه الأقليات، ولا سيما المسلمين. وقد أبرز ذلك الحاجة إلى تعزيز الإصلاحات، بما في ذلك من خلال موافقة البلد على معالجة تلك القضايا في إطار مبادرة مناهضة خطاب الكراهية المدعومة من صندوق بناء السلام ومن خلال تعزيز التماسك الاجتماعي وفقا لاستراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية.

22 - وعقب الانتخابات التي جرت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، هنا الأمين العام مستشارة الدولة أونغ سان سو كي، وأشار إلى أن ميانمار تواجه فرصة حقيقية للظهور كديمقراطية شاملة ومتناغمة تستمد قوتها من تنوعها. وأبرز أن لدى الأمم المتحدة مجموعة من الخبرات المقارنة التي يمكن أن تقدمها، بما في ذلك دعم التنفيذ الشامل لتوصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، الحاسمة الأهمية لإيجاد حلول دائمة وشاملة للجميع والتمثيل السياسي لجميع الطوائف.

23 - وفي الفترة التي سبقت الانتخابات أدى الدور الرئيسي الذي قامت به التاتاماداو في الشؤون السياسية وفي الانتخابات إلى تأجيج التوترات بين المدنيين والجيش. وأصر حزب الاتحاد من أجل التضامن والتنمية على أنه من أجل الأمن العام يجب تأجيل الانتخابات أو إلغاؤها في المناطق المتضررة من النزاع والجائحة. واعترضت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية على أي تأجيل، قائلة إن أزمة سياسية قد تنشأ في حالة عدم

مضي الانتخابات كما هو مخطط لها. وفي نهاية المطاف، رفضت لجنة انتخابات الاتحاد دعوات تأجيل الانتخابات، قائلة إن ذلك قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة السياسية. وأعدت تدابير للتخفيف من خطر تأجيل الجائحة، مثل زيادة عدد مراكز الاقتراع لتجنب الازدحام.

24 - ودعت الأمم المتحدة، من جانبها، إلى إجراء اقتراع شامل من خلال المبعوثة الخاصة وفريق الأمم المتحدة القطري، ضمن آخرين، إضافة إلى المشروع المذكور أعلاه المدعوم من صندوق بناء السلام. وشجعت المبعوثة الخاصة، في تعاملاتها النشطة مع الأحزاب السياسية في ميانمار، على زيادة المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها. وبناء على طلب لجنة انتخابات الاتحاد، اشترى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حبرا لا يمحي من أجل استخدامه في يوم الانتخابات.

25 - وعلى خلفية القتال الدائر بين التاتاماداو والمنظمات العرقية المسلحة، أدى قرار لجنة انتخابات الاتحاد تعليق التصويت كليا أو جزئيا لأسباب أمنية في 56 بلدة في ولايات راخين وشان وكاشين وكاين ومون وتشين ومنطقة باغو إلى حرمان أكثر من مليون ناخب مسجل من حقهم في التصويت. وقد أثرت هذه الإلغاءات بشكل غير متناسب على الأقليات العرقية.

26 - وفي راخين، عانى الروهينغيا وغيرهم من "الأعراق غير القومية" من استمرار الحرمان من حقوقهم بسبب التفسير الضيق بشكل متزايد للوثائق اللازمة لإثبات المواطنة من أجل التصويت والترشح للانتخابات. وتم استبعاد ثمانية على الأقل من مرشحي الروهينغيا المسلمين. وأشار المواطنون والمراقبون الدوليون إلى تلك المسائل ولكنهم خلصوا إلى أن نزاهة التصويت لم تتأثر، حسبما أفادت الشبكة الآسيوية للانتخابات الحرة.

27 - ومع ذلك، ادعت التاتاماداو وبعض الجهات الفاعلة المرتبطة بالجيش حدوث تزوير واسع النطاق في الانتخابات واستخدمت ذلك كمبرر لإعلان حالة طوارئ في 1 شباط/فبراير وأطاحت بواسطة القوة بالحكومة المنتخبة التي تقودها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وتركزت الادعاءات حول الوجود المزعوم لـ 10,4 ملايين سجل ناخبين مزور ادعت التاتاماداو أنها عثرت عليه من خلال التدقيق في قوائم الناخبين.

28 - ووفقا لقوانين الانتخابات في البلد، يمكن لأي ناخب أو مرشح تقديم شكوى بشأن النتائج. وتحكم المحاكم الانتخابية في تلك الشكاوى، عاملة بموجب الولاية الدستورية الحصرية للجنة انتخابات الاتحاد لحل المنازعات الانتخابية. وكان من المقرر أن تبدأ المحاكم الانتخابية عملها في 1 شباط/فبراير. ولم تطعن التاتاماداو في النتائج باستخدام الآليات المنشأة.

### تعطيل التحول الديمقراطي

29 - استنادا إلى مزاعم تزوير الانتخابات، وضعت التاتاماداو الرئيس وين مينت ومستشارة الدولة أونغ سان سو كي تحت الإقامة الجبرية في ناي بي تاو في 1 شباط/فبراير، إلى جانب العديد من أعضاء الحكومة، والقادة البارزين في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وقيادة لجنة انتخابات الاتحاد، والمسؤولين الحكوميين، ونشطاء المجتمع المدني، وكان هذا اليوم هو الذي كان من المقرر أن ينعقد فيه البرلمان الجديد لأول مرة. وعيّنت التاتاماداو بعد ذلك النائب الأول للرئيس مينت سوي رئيسا بالنيابة، شرع في عقد اجتماع لمجلس الدفاع والأمن الوطني وأعلن حالة طوارئ لمدة عام. وأفيد بأن جميع السلطات

التشريعية والتنفيذية والقضائية قد نُقلت إلى القائد العام. وأنشأت التاتاماداو فيما بعد سلسلة من الهياكل الإدارية في إطار المجلس الإداري للدولة.

30 - وفي أعقاب الاستيلاء على السلطة في 1 شباط/فبراير مباشرة، أدان الأمين العام بشدة أعمال الجيش وأعرب عن قلقه البالغ إزاء نقل جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى التاتاماداو. وكان هذا النقل ضربة خطيرة للإصلاحات الديمقراطية في البلد.

31 - واتهم الرئيس ومستشارة الدولة بمجموعة من الجرائم المزعومة، أبرزها التحريض على الفتنة وارتكاب انتهاكات لبروتوكولات كوفيد-19، ولم تتح لهما سوى إمكانية محدودة للاستعانة بمحامٍ. وقد وجهت إلى مستشار الدولة تهم إضافية مختلفة، مثل حيازة أجهزة اتصال غير مرخصة، وانتهاك قانون الأسرار الرسمية، والفساد. وتعارض هذه التطورات مع دعوات مجلس الأمن والأمين العام إلى الإفراج عن جميع المحتجزين. وعيّن المجلس الإداري للدولة أيضا محكمة دستورية جديدة وأنشأ ثلاث لجان لعملية السلام بقيادة الجيش. وأعلنت لجنة انتخابات عيّنها المجلس الإداري للدولة أن انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2020 باطلة ولاغية.

32 - وفي 3 شباط/فبراير، ناشدت مجموعة من المهنيين الطبيين موظفي الخدمة المدنية وغيرهم من العاملين في القطاعات الرئيسية الانضمام إلى حركة عصيان مدني والتوقف عن العمل اعتراضا على استيلاء التاتاماداو على السلطة. وفي 5 شباط/فبراير، أنشأت مجموعة من 289 عضوا منتخبا في البرلمان، معظمهم من أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، اللجنة الممثلة للبرلمان. وفي 6 شباط/فبراير، بدأت الاحتجاجات السلمية تنتشر في جميع أنحاء البلد.

33 - وأعلنت اللجنة الممثلة للبرلمان إلغاء دستور عام 2008 وأصدرت في 31 آذار/مارس ميثاقا ديمقراطيا اتحاديا كأساس لدستور اتحادي مستقبلي، قيل إنه صدر عقب مشاورات مع مختلف الجهات الفاعلة المعارضة للجيش، ومن بينها قادة حركة العصيان المدني، والمحتجون المعارضون للاستيلاء العسكري على السلطة، ولجان الإضراب العام، والمنظمات العرقية المسلحة، والأحزاب السياسية العرقية. وفي 16 نيسان/أبريل، أعلنت اللجنة الممثلة للبرلمان إنشاء حكومة الوحدة الوطنية، التي تشغل فيها النساء نحو 30 في المائة من المناصب الرفيعة المستوى. وفيما يتعلق بالتمثيل العرقي، يشغل منصب نائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية ومنصب رئيس الوزراء شخصان ينتميان إلى العرقين كاشين وكارين، إضافة إلى تخصيص مناصب أخرى رفيعة المستوى لأعراق بامار وتشين وكاشين وكارين وكايا وكايان وكايو ومون وشاني وتانغ. ومن بين أكثر من 100 مجموعة عرقية، لا تشغل أعراق شان أو راخين أو الروهينغيا أي مناصب رفيعة المستوى.

34 - وفي 3 حزيران/يونيه، التزمت حكومة الوحدة الوطنية بإلغاء قانون المواطنة لعام 1982، مما مهد الطريق أمام حصول الروهينغيا على المواطنة، وأعلنت التزامها بالعودة الطوعية للروهينغيا إلى وطنهم بأمان وكرامة.

35 - ووردت تقارير عن انتشار العنف وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، وثقت رابطة مساعدة السجناء السياسيين (بورما) في الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 14 آب/أغسطس مقتل أكثر من 971 شخصا على أيدي قوات الأمن، من بينهم 53 طفلا على الأقل. ووثقت الأمم المتحدة حالات مختلفة من الاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المحتجين، بما في ذلك استخدام الأسلحة العسكرية،

ونشر الجنود والقناصة إلى المناطق الحضرية، والقتل خارج نطاق القضاء، وكان من بين الضحايا نساء وأطفال.

36 - وفي حين صُنّف المجلس الإداري للدولة اللجنة الممثلة للبرلمان وحكومة الوحدة الوطنية كمنظمتين إرهابيتين، فإنه قام أيضا بتصعيد عمليات الاحتجاز والاعتقال، بحيث تم اعتقال أكثر من 200 7 شخص حتى الآن، وفقا لرابطة مساعدة السجناء السياسيين (بورما). ويتراوح المعتقلون بين القادة السياسيين وموظفي الخدمة المدنية والفنانين والصحفيين والطلاب والمشاهير والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي والمتظاهرين من حركة العصيان المدني وأقاربهم. ولا يُعرف مكان وجود الكثيرين ولا تُعرف حالتهم، مما قد يعني أن الاعتقالات تشكل حالات اختفاء قسري. وقد توفي بعضهم أثناء احتجازهم، وكانت علامات التعذيب تظهر على جثثهم.

37 - وكان التقدم المحرز بوجه عام في تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني محدودا. وعُقدت جولة رابعة من مؤتمر السلام للاتحاد في الفترة من 19 إلى 21 آب/أغسطس 2020. وفي عام 2020، أحرز بعض التقدم في إحياء العملية. وأسفر ذلك عن سلسلة من الاتفاقات الرامية إلى رسم مسار لمواصلة الحوار لدفع عملية السلام قدما بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر، بما يشمل جهات فاعلة غير موقعة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، أي الجهات التي تسمى "غير الموقعين". وخلال المؤتمر الرابع للسلام للاتحاد، كان تمثيل الإناث لا يتجاوز 17 في المائة، حتى على الرغم من أن النساء والشباب لعبوا تاريخيا دورا مركزيا في تعبئة الحركة الديمقراطية.

#### النزاع المسلح والمصالحة الوطنية

38 - استمر تصاعد النزاع بين جيش أركان غير الموقع والتاتاماداو في ولاية راخين إلى أن تم التفاوض على هدنة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ومع ذلك، ازدادت الإصابات بين النساء والشباب مع انتشار القتال في جميع أنحاء وسط وشمال ولاية راخين، ومثل النزاع مخاطر العنف الجنسي مرتبط بالنزاع إضافية. ومع تزايد النزوح في أجزاء أخرى من البلد بعد 1 شباط/فبراير، يوم استيلاء الجيش على السلطة، زادت أيضا مخاطر العنف الجنسي والجنساني والمخاوف المتعلقة بالحماية.

39 - وتم التوصل إلى هدنة بدعم من اليابان، للتمكين من إجراء انتخابات بحلول أواخر كانون الثاني/يناير في دوائر راخين الانتخابية حيث كانت اللجنة الانتخابية قد ألغت التصويت لأسباب أمنية.

40 - وقد أدى عدم الاستقرار في جميع أنحاء البلد الذي أعقب ذلك منذ شباط/فبراير إلى زيادة ترسيخ الجمود في عملية السلام على الرغم من الحفاظ على الهدنة الفعلية في راخين. وفي 20 شباط/فبراير أعلن الفريق التوجيهي لعملية السلام، وهو المنظمة الجامعة للمنظمات العرقية المسلحة الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، تعليق الحوار السياسي مع المجلس الإداري للدولة. ودعا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن المعتقلين وأدان القمع العنيف للاحتجاجات السلمية. وفي وقت لاحق، أعلن الفريق التوجيهي لعملية السلام أن الهدف المشترك لأعضائه هو إنهاء الديكتاتورية وبناء اتحاد فيدرالي.

41 - وقد أدانت بعض المنظمات العرقية المسلحة بشكل انفرادي أعمال الجيش. وكان اتحاد كارين الوطني، وهو أحد الموقعين على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، صريحا بشكل خاص في معارضته وأيد الحركة المؤيدة للديمقراطية. وأدى ذلك إلى تكثيف الاشتباكات بين التاتاماداو واتحاد كارين الوطني التي كانت قد بدأت في منذ أوائل آذار/مارس، وكان معظمها في ولاية كاين ومنطقة باغو، وكذلك



منذ أواخر أيار/مايو في ولاية كايا مع قوات الدفاع الشعبية الكارينية. وشنت التاتماداو ضربات جوية عشوائية، قتلت فيها وأصابت مدنيين، ودمرت منازل، ومدرستين على الأقل، وسبل عيش. وتفيد التقارير بأن العدد الإجمالي للنازحين بسبب العنف والاشتباكات المسلحة وانعدام الأمن منذ 1 شباط/فبراير يبلغ حوالي 144 200 شخص في منطقة جنوب شرق ميانمار وحدها.

42 - كما يستمر القتال المكثف في ولاية كاشين. فقد ردت منظمة استقلال كاشين، وهي منظمة رئيسية لم توقع على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، بقوة بعد أن شنت قوات الأمن حملة عنيفة على المحتجين في ولاية كاشين في 8 آذار/مارس. ومنذ ذلك الحين، وقع أكثر من 310 اشتباكات تضررت منها 14 بلدة على الأقل، مما يتناقض بشكل صارخ مع الاستقرار النسبي الذي كان سائدا في ولاية كاشين منذ عام 2018. وقد وثقت الأمم المتحدة شن ضربات جوية ربما كانت عشوائية وإطلاق نيران مدفعية تقتل وتصيب المدنيين.

43 - وفي شمال ولاية شان، أدى النزاع المسلح بين الأعراق، فضلا عن القتال بين المنظمات العرقية المسلحة والتاتماداو، إلى نزوح آلاف الأشخاص، وأفيد بأنه كان مصحوبا بعمليات اختطاف، وحرق قرى، وتجنيد قسري.

44 - ومنذ كانون الثاني/يناير، كان هناك أكثر من 24 950 شخصا من النازحين داخلها في جميع أنحاء ولاية شان بسبب الاشتباكات بين التاتماداو والمنظمات العرقية المسلحة، أو بين المنظمات العرقية المسلحة. وقد عاد معظمهم الآن، ولكن أكثر من 5 000 ما زالوا نازحين. وفي ولاية كاشين، استؤنف النزاع المسلح بين التاتماداو وجيش استقلال كاشين في منتصف آذار/مارس، بعد حدوث هدوء في الأعمال القتالية استمر منذ منتصف عام 2018، وأدى ذلك إلى نزوح حوالي 11 510 أشخاص، لا يزال 7 800 منهم نازحين. وأضيفت هذه الجماعات النازحة حديثا إلى 105 000 نازح داخلها ما زالوا في حالة نزوح ممتد في مخيمات في ولاية كاشين وولاية شمال شان. وإضافة إلى ذلك، كان هناك أكثر من 18 000 شخص نازحين في ولاية تشين والمناطق المجاورة، بسبب تصاعد الاشتباكات بين التاتماداو وقوات الدفاع في تشينلاندا في أيار/مايو.

45 - ويشير امتداد القتال المسلح والاضطرابات إلى المناطق التي كانت قد نجت إلى حد كبير من النزاع حتى 1 شباط/فبراير إلى الخطر الحقيقي المتمثل في نشوب نزاع مسلح واسع النطاق. وقد حفر إعلان حكومة الوحدة الوطنية في 5 أيار/مايو عن إنشائها قوة دفاع شعبية على ظهور جهات مسلحة من الواضح ارتباطها بالحركة المؤيدة للديمقراطية. وحتى تموز/يوليه كان قد ظهر نحو 109 جماعات محلية للدفاع المدني في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في مناطق بامار التي لم تكن هناك مقاومة مسلحة فيها في الماضي.

46 - وشنت الجماعات المسلحة التي شكلت محليا هجمات ضد التاتماداو في عدة أجزاء من البلد، مما أسفر عن وقوع إصابات في صفوف الأفراد العسكريين. وقد ردت التاتماداو على تلك الهجمات بقوة ثقيلة تسببت في وقوع خسائر في صفوف المدنيين ونزوح أعداد كبيرة من السكان.

47 - وقبل 1 شباط/فبراير، كان هناك حوالي 336 000 نازح داخلها في المناطق المتضررة من النزاع في جميع أنحاء ميانمار. ومنذ ذلك التاريخ، أصبح هناك أكثر من 220 000 شخص نازحين داخلها بسبب تصاعد النزاع والعنف. وإضافة إلى ذلك، يقدر أن أكثر من 15 000 شخص قد عبروا الحدود إلى الهند. وعبر 7 000 شخص آخرون إلى تايلند؛ وقد عاد جميعهم وما زالوا نازحين داخلها في ميانمار.

48 - وفي مواجهة تصاعد العنف وخطر حدوث المزيد من التداعيات على ميانمار والمنطقة، قدمت المبعوثة الخاصة خمس إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن منذ شباط/فبراير، ناشدته فيها اتخاذ إجراءات عاجلة وموحدة لمنع المزيد من إراقة الدماء وتشجيع المفاوضات كسبيل للخروج من الأزمة. وقد ظلت على اتصال وثيق مع جميع أصحاب المصلحة منذ استيلاء الجيش على السلطة، ولكنها مُنعت من الوصول إلى القادة المحتجزين، على الرغم من طلباتها المتكررة.

## باء - المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان

### الحريات الأساسية

49 - نَحَّج المجلس الإداري للدولة أحكاماً قانونية شتى، حدَّ بها فعليا من الحقوق الأساسية والحريات المدنية وخالف المبادئ الأساسية لسيادة القانون. وبالأخص وسَّع، في التعديلات التي أدخلها على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، تعريفي الخيانة العظمى والتحريض على الفتنة؛ وأضاف جرائم جديدة من قبيل تعطيل عمل الجيش ووكالات إنفاذ القانون وموظفي الحكومة؛ ووَسَّع وأضاف بنوداً جديدة بشأن الإدلاء ببيانات وغيرها من الأفعال التي قد تسبب قلقاً ضد الدولة. ويُعاقب على بعض تلك الجرائم بالإعدام.

50 - وفي الفترة ما بين 1 شباط/فبراير، وهو تاريخ استيلاء الجيش على السلطة، وأواخر تموز/يوليه، أُبلغ عن 150 حالة على الأقل استخدمت فيها قوات الأمن القوة المميّنة ضد متظاهرين عُزل، مما أثار الخشية من أن الحق في حرية التجمع السلمي والحق في الحياة يجري انتهاكهما بذلك. وأطلقت قوات الأمن في الغالب الذخيرة الحية، واستخدمت الأسلحة النارية الآلية وبنادق القناصة. كما أُبلغ عن حالات عديدة اعتمدت فيها قوات الأمن على قذائف الهاون والقنابل الصاروخية والقنابل الشظوية. وكثيراً ما استخدمت قوات الأمن القنابل الموضعية والهرافات والرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع ضد المحتجين، وهو ما أسفر عن وقوع إصابات كثيرة.

51 - ويبدو أن أكثر من نصف الضحايا الذين قتلهم قوات الأمن قد أُطلقت عليهم ذخيرة حية في ظل ظروف شتى. ويبدو أن الذخيرة الحية قد استخدمت ضد الفارين من مواقع الاحتجاج، أو المتفرجين أو المارة، وجماعات مراقبة الأحياء أثناء محاولتها عرقلة مظاهرات الشرطة. كما أُبلغ عن حالات وفاة أثناء الاحتجاج، سواء كانت قتلاً نتيجة لسوء معاملة مزعوم أثناء الاستجواب أو لعدم تلقي الرعاية الطبية المناسبة للإصابات.

52 - ووفقاً لما ذكرته رابطة مساعدة السجناء السياسيين، كان نحو 5 604 أشخاص ما زالوا رهن الاحتجاز في 14 آب/أغسطس. ولم يحاكم حتى الآن سوى 255 من أولئك الأفراد وصدرت ضدهم أحكام بتهم ذات دوافع سياسية. وحكم غيابياً على 118 شخصاً آخرين. واختبأ 1 984 شخصاً آخرون عقب إصدار أوامر بإلقاء القبض عليهم. ويُزعم أن قوات الأمن احتجزت تسعاً ما يقرب من 1 200 امرأة و 80 طفلاً.

53 - ويومياً في معظم شهر نيسان/أبريل، كانت السلطات العسكرية تعلن عن اتهامات جنائية ضد أفراد على شاشة التلفزيون الوطني - فاضحة أسماءهم، وعناوين منازلهم وتفاصيل حساباتهم على الفيسبوك، مما أثار مخاوف بشأن حقهم في الخصوصية.

54 - وفي عام 2020، أمرت حكومة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية بحجب 20 موقعاً إعلامياً عرقياً، مشيرة إلى نشرها أخباراً كاذبة، كمبرر للرقابة. وكانت الإجراءات

من ذلك النوع تنذر بتدابير سيستخدمها المجلس الإداري للدولة بتواتر أكبر في أعقاب استيلاء الجيش على السلطة. وقد تم حظر ثمانية منافذ إعلامية على الأقل منذ 1 شباط/فبراير. وبحلول أواخر تموز/يوليه، كان قد أُلقي القبض على 96 صحفياً، لا يزال 44 منهم رهن الاحتجاز، في حين اختبأ 33 صحفياً غيرهم بعد اتهامهم بالتحريض ونشر أخبار كاذبة، وهما جريمتان أدخلهما المجلس الإداري للدولة.

55 - ومنذ 1 شباط/فبراير، حدّ المجلس الإداري للدولة بشدة من الحريات الأساسية للسكان بتقييد الوصول إلى الإنترنت في جميع أنحاء البلد. وانقطع الربط بالبيانات عبر الهواتف المحمولة في منتصف آذار/مارس، وواجهت جميع خدمات الاتصال بالإنترنت حظراً ليلياً إلى أن أعيدت الخدمة في أواخر نيسان/أبريل. وفي 2 نيسان/أبريل، أغلق الاتصال اللاسلكي بالإنترنت العريض النطاق في جميع أنحاء البلد. وفي 5 أيار/مايو، حظر المجلس الإداري للدولة التلفزيون الساتلي الذي كان يتيح حتى ذلك الحين إمكانية الوصول إلى البرامج التلفزيونية الأجنبية. وحتى الآن، لا يزال الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر محظوراً.

56 - وقد أثرت هذه التدابير بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية، لأنهم يفتقرون عادة إلى البنية التحتية لعمليات الربط بشبكة الإنترنت ذات الألياف البصرية. وبوجه أعم، كانت التدابير عائقاً رئيسياً أمام الحصول على المعلومات، بما في ذلك المعلومات بشأن الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

57 - وتضرر بشدة الحق في التعليم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الجزء الثاني من عام 2020، ظلت المؤسسات التعليمية مغلقة كجزء من القيود المتعلقة بكوفيد-19. وقد وضع ذلك المتعلمين في المناطق الفقيرة والنائية والريفية في وضع غير مؤاتٍ نظراً لقلة القنوات البديلة المتاحة لهم للحصول على التعليم مثل التعلم عن بُعد والدروس الخصوصية، مما أثر بشكل غير متناسب على أفراد الأقليات العرقية والمجتمعات الريفية.

58 - وكان معارضو استيلاء الجيش على السلطة، بمن فيهم الطلاب وموظفو قطاع التعليم، هدفاً رئيسياً للقمع. ويفيد اتحاد المعلمين في ميانمار بأن قوات الأمن قتلت 70 طالباً و 5 مدرسين على الأقل، وأن 775 طالباً و 76 مدرساً قد احتُجزوا، وأن أكثر من 125 000 مدرس و 13 000 موظف من مؤسسات التعليم العالي قد أوقفوا عن العمل أو فصلوا.

## المساءلة

59 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل التقدم المحرز في إنهاء الإفلات من العقاب والسعي إلى إنصاف ضحايا الجرائم الدولية الخطيرة وانتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، محدوداً. وكان التعاون مع الكيانات الدولية في ذلك الصدد، ولا سيما آلية التحقيق المستقلة لميانمار والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، ضئيلاً للغاية. ولم يتح لأي من هذين المكلفين بولايات الوصول إلى البلد.

60 - وكانت الحكومة التي تقودها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية قد أعربت عن التزامها بتنفيذ التدابير المؤقتة التي أشارت إليها محكمة العدل الدولية في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (غامبيا ضد ميانمار). وكانت قد اعترفت أيضاً بتوصيات لجنة التحقيق المستقلة التابعة لها ووعدت بإجراء تحقيقات جنائية في احتمال وقوع جرائم حرب في آب/أغسطس 2017. ومع ذلك، لم يتخذ

سوى القليل من الإجراءات الملموسة في الفترة المشمولة بالتقرير لنشر التوجيهات الرئاسية التي تعكس التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، ولتضخيمها وتنفيذها. وفي حين أن الموجز وبعض المرفقات متاحة، فإن التقرير الكامل للجنة التحقيق المستقلة لم يُنشر ولا تتوافر للجمهور أي معلومات محددة بشأن المنهجية أو معايير النتائج أو البيانات التفصيلية الأخرى. وجرت حفنة من المحاكمات العسكرية.

61 - وواصلت التاتماداو القيام بأعمال عسكرية في ولاية راخين دون اتخاذ تدابير لحماية المدنيين. وواصلت القوات العسكرية استهداف المدنيين بينما أفادت التقارير بأنها تحرق القرى، إما كشكل من أشكال العقاب أو لمساعدتها في الاستيلاء على الأراضي وإعادة استخدامها.

62 - ومنذ إعلان حالة الطوارئ، لم تعد آليات ومؤسسات العدالة الرسمية تعمل إلى حد كبير. فقد تم استبدال الموظفين القضائيين، كما استعُض عن عمليات وضع القوانين الديمقراطية بالحكم بواسطة الأوامر، وفُرضت الأحكام العرفية في عدة بلدات، كما فُرضت قيود على الحصول على المساعدة القانونية.

63 - وبحلول أواخر تموز/يوليه، كانت الآلية الدولية المستقلة لميانمار قد جمعت وعالجت أكثر من 1,3 مليون بند من بنود المعلومات من أجل تحليلها، مع إعطاء الأولوية لجمع الأدلة عن جرائم العنف الجنسي والجنساني والجرائم ضد الأطفال. وتتابع الآلية عن كثب استيلاء الجيش على السلطة. وحتى 15 حزيران/يونيه، كانت الآلية قد تلقت أكثر من 210 000 بند من بنود المعلومات تتعلق بادعاءات بارتكاب أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي.

### العنف الجنسي والجنساني

64 - ازدادت حالات العنف الجنسي والجنساني المُبلغ عنها مع الإغلاقات وقيود التنقل ذات الصلة بجائحة كوفيد-19. وتفاقمت هذه الزيادة بزيادة الأعباء المنزلية على النساء والفتيات، اللواتي تأثرت كثيرات منهن بشكل غير متناسب بفقدان الوظائف، بما في ذلك في قطاع الملابس وغيره. وعلاوة على ذلك، فإن انعدام الثقة في مؤسسات الدولة، ولا سيما مؤسسات إنفاذ القانون، يعني أن العديد من الناجين ربما لم يبلغوا عن هذه الحالات. وستساعد الأمم المتحدة على تحديد التحديات الراهنة من خلال تقييم سريع للأثر على توفير الخدمات للناجين من العنف الجنسي والجنساني.

65 - وقد ظل الروهينغيا وغيرهم من الأقليات العرقية، ولا سيما النساء والفتيات، معرضين لخطر العنف الجنسي بدرجة كبيرة، لا سيما في سياق النزاع الذي طال أمده بين التاتماداو وجيش أراكان. كما أن مخاطر الزواج والحمل القسريين والاستغلال الجنسي والاحتجاز والسخرة شائعة بين النساء والفتيات اللواتي يعشن في مخيمات النازحين داخليا وفي المناطق المتضررة من النزاع. وهذه التقارير مثيرة للقلق بوجه خاص وتتطلب زيادة إمكانية الوصول لكي تتمكن الأمم المتحدة من التحقق من هذه الادعاءات بشكل مستقل.

66 - وقد دفع الفقر المدقع العديد من النساء والفتيات إلى أوضاع سلبية وخطرة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص. وفي عدة مناسبات، يكون الأشخاص الذين ينتهي بهم المطاف في السجن هم أولئك الذين يُتجر بهم. وفي كثير من الحالات، لا تتاح للمرأة إمكانية الحصول على المساعدة القانونية.

67 - وقد وثّقت بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار العنف الجنسي الذي ترتكبه التاتماداو ضد النساء من الأقليات العرقية والدينية، وكذلك ضد الأفراد على أساس ميولهم الجنسية

وهويتهم الجنسية. وهذه التقارير مثيرة للقلق بوجه خاص وتتطلب زيادة إمكانية الوصول لكي تتحقق الأمم المتحدة من هذه الادعاءات بشكل مستقل.

### الأطفال والنزاع المسلح

68 - في الفترة من آب/أغسطس 2020 إلى نهاية كانون الثاني/يناير 2021، عجلت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح العمل مع حكومة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والتتامداو للقضاء على تجنيد الأطفال واستخدامهم في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك استخدام الأطفال المخصص في أدوار غير قتالية. وبناء على ذلك، أصدرت التاتمداو أربعة أوامر تحظر استخدام الأطفال، ووضعت خارطة طريق مع الأمم المتحدة بشأن المسألة. ومع ذلك، ظل تجنيد التاتمداو للأطفال واستخدامها لهم مرتفعا بشكل مثير للقلق وفي حزيران/يونيه أعيد إدراج التاتمداو في القائمة في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. وما زالت سبع منظمات عرقية مسلحة مدرجة في القائمة بسبب تجنيدها للأطفال واستخدامها لهم.

69 - ومنذ شباط/فبراير كان عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال كبيرا. وقتل الأطفال وتشويههم، والاعتداءات على المدارس والمستشفيات واستخدامها في الأغراض العسكرية، واحتجاز الأطفال هي أعمال تبعث على القلق. وقد أعاققت القيود الأمنية وقيود الوصول رصد الأمم المتحدة للانتهاكات الجسيمة. وظلت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ على اتصال بالعديد من المنظمات العرقية المسلحة التي جددت التزامها بالتعاون مع الأمم المتحدة، ولكن تم تأجيل التوقيع على خطط عمل جديدة. وفي 31 آذار/مارس أعلن الجيش تنقيحا لقانون حقوق الطفل في البلد، يتضمن فصلا عن الأطفال في النزاع المسلح. وعلى نحو منفصل، أشارت وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين القائمة بحكم الأمر الواقع إلى اعتزامها تقييد إمكانية تبني أفراد يحملون مواطنة ميانمار لغير مواطنين.

### جيم - المجتمعات المحلية الضعيفة، والآثار الوطنية والإقليمية للأزمة السياسية

#### إمكانية وصول المنظمات الإنسانية

70 - في بداية عام 2021، كان نحو مليون شخص في ميانمار يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ومنذ شباط/فبراير، دفع النزاع وانقطاع الخدمات الأساسية وتزايد انعدام الأمن الغذائي بسبب استيلاء الجيش على السلطة المزيد من المجتمعات المحلية إلى الوقوع في براثن الكرب والاحتياجات الإنسانية، بحيث يُستهدف مليوناً شخص إضافيون الآن بالمساعدات الإنسانية وخدمات الحماية. وظلت القيود المفروضة على الوصول إلى المناطق الريفية في ولاية راخين والجزء الجنوبي من ولاية تشين قائمة إلى حد كبير، مما أثر على المساعدات وتقديم الخدمات لأكثر من 100 000 شخص. وفي كاشين وشان، ظل حوالي 40 000 من النازحين داخليا في المخيمات منقطعين عن المساعدات الدولية بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها جهات مسلحة غير حكومية. وظل نظام تصاريح السفر الذي يخضع الآن لسيطرة التاتمداو قائما. وفي الجنوب الشرقي، لا تزال القيود المتزايدة على التنقل تعوق جهود الشركاء في المجال الإنساني الرامية إلى إيصال المساعدة، بما في ذلك في المناطق الواقعة على الحدود مع تايلند.

71 - وفي 3 حزيران/يونيه، زار رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ميانمار للإعراب عن شواغل منظمته بشأن الحالة الإنسانية ولتعزيز الجهود الجارية لضمان إفساح المجال للعمل الإنساني المحايد

والنزاهة. وقد شدد على أهمية استئناف الزيارات والأنشطة الإنسانية البحتة، وتوسيع نطاق وصول المنظمات الإنسانية في ولايات تشين وكاشين وكايا وكاين وشان وراخين.

72 - وقد مُنعت عمليات تقييم الاحتياجات ورصدها، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عمليات الإذن بالسفر. كما أن التدابير التي اتخذت بسبب كوفيد-19 كانت عاملاً آخر جعل جهود الرصد والتحقق التي تبذلها فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالأطفال والنزاع المسلح صعبة، ومع ذلك تحققت فرقة العمل من عدد من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

73 - ومنذ 1 شباط/فبراير، أدى النزاع إلى تفاقم النزوح وكان هناك عدد متزايد من التقارير التي تفيد باستهداف الشركاء في المجال الإنساني أو تهديدهم من قبل قوات الأمن وأن ثمة عوائق بيروقراطية توضع في طريقهم، مما يزيد من عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية.

### عودة اللاجئين طوعاً وبأمان وكرامة واستدامة إلى الوطن

74 - إن تهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين بأمان وطوعاً وكرامة واستدامة إلى الوطن لا تزال الأولوية القصوى، مثلما أوضح الأمين العام علناً باستمرار. ولا تزال بنغلاديش تستضيف بسخاء حوالي 860 000 لاجئ من الروهينغيا في ظل ظروف مصممة للمأوى المؤقت. ومن ثم فإن استمرار الدعم الدولي أمر حيوي، بما في ذلك من خلال خطة الاستجابة المشتركة، بالتزامن مع تغيير ملموس ومستدام في ميانمار للسماح للاجئين بالعودة طوعاً وبأمان وكرامة. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يفعل المزيد لدعم بنغلاديش مع تهيئة الظروف للعودة في ميانمار. ويجب أن تشمل المناقشات الوطنية والإقليمية والدولية بشأن هذه المسألة الروهينغيا أنفسهم.

75 - وفي راخين، لا يزال 600 000 من الروهينغيا عديمي الجنسية يعانون من الفصل إلى حد كبير، ويتعرضون للتمييز في الحصول على المواطنة والحقوق الأساسية الأخرى. ولا يزال 126 000 من الروهينغيا محتجزين في مخيمات محرومين فيها من حرية التنقل، وحصولهم على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن سبل العيش، مقيد للغاية. ولا تزال حرية التنقل محدودة للغاية. ولم يحرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لدعم إغلاق مخيمات النازحين داخلياً بما يتسق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، ولم يكن هناك دليل ملموس على وجود نية لدى الجيش لدعم عودة الروهينغيا النازحين داخلياً عودة حقيقية إلى أماكن المنشأ أو إلى أماكن من اختيارهم.

76 - وإضافة إلى السكان الروهينغيا النازحين داخلياً، استمر النزاع بين التاتاماداو وجيش أراكان في دفع عمليات نزوح كبيرة في ولايتي راخين وتشين حتى أواخر عام 2020. وفي 14 آب/أغسطس، كان أكثر من 90 000 شخص من مجتمعات محلية مختلفة ما زالوا نازحين في 198 من المواقع والمجتمعات المحلية المضيفة في ولايتي راخين وتشين نتيجة لذلك. وظل الوصول إلى حوالي ربع مواقع النزوح تلك غير متاح قبل وبعد استيلاء الجيش على السلطة في 1 شباط/فبراير.

77 - وقد وفر وقف الأعمال القتالية بين التاتاماداو وجيش أراكان في راخين في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 مساحة لعدد صغير من النازحين داخلياً للعودة إلى شمال ووسط راخين، بما في ذلك بعد أحداث شباط/فبراير في أعقاب الإعلان عن حزم حوافز. ومع ذلك، ظل عدد العائدين الإجمالي منخفضاً، ولا يزال أغلب النازحين داخلياً موجودين في مواقع النزوح.

78 - وتيسيرا للعودة المستدامة للنازحين إلى أماكن منشئهم، نفذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعين نموذجيين في منطقتين قرويتين في بلدة مونغداو بولاية راخين، تلقى فيه الروهينغيا النازحون داخليا العائدون إلى ديارهم الأصلية مساعدة متعددة القطاعات. وهناك حاجة ملحة لتوسيع هذه المشاريع النموذجية لدعم الروهينغيا النازحين داخليا الذين يعيشون في ظروف صعبة في شمال راخين، بيد أن هذه المشاريع معقدة نتيجة لاستيلاء الجيش على الحكم وما يرتبط به من عنف.

### التداعيات الإقليمية

79 - يواصل الروهينغيا القيام برحلات مخوفة بالمخاطر عبر خليج البنغال وبحر أندمان. ففي حزيران/يونيه، وصل قارب يحمل عشرات اللاجئين الروهينغيا إلى آتشيه، إندونيسيا، بعد مغادرته بنغلاديش أو ميانمار - وكان عطل في المحرك قد تسبب في بقاءه على غير هدى في بحر أندمان لعدة أشهر، مما أدى إلى وفاة بعض اللاجئين. وفي فبراير/شباط، أنقذ خفر السواحل الهندي قاربا آخر.

80 - ولا تزال ميانمار أكبر منتج للميتامفيتامين في العالم، وفي عام 2020، كان حجم المخدرات التي ضُبطت في ميانمار ضِعف حجم المخدرات التي ضُبطت فيها في عام 2019. واستمر الاتجار بالسلائف الكيميائية اللازمة لتصنيع المخدرات غير المشروعة إلى ميانمار من البلدان المجاورة.

81 - ولا تزال زراعة خشخاش الأفيون جزءا لا يتجزأ من اقتصاد البلد، ومعظمها يحدث في ولايتي شان وكاشين. وإضافة إلى ذلك، في سياق ما بعد شباط/فبراير، حدثت زيادة في استخراج الأخشاب بصورة غير مشروعة، الذي لا يزال يسبب أضرارا بيئية جسيمة.

82 - وفي أيلول/سبتمبر، زار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الحدود بين تايلند وميانمار وأكد أن الاتجار غير المشروع المرتبط بالنشاط الإجرامي عبر الوطني يزداد على الرغم من القيود المفروضة بسبب كوفيد-19. وقد أكدت المضبوطات القياسية الأخيرة من المخدرات الاصطناعية وغيرها من المخدرات زيادة الاتجار غير المشروع من ميانمار، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى بالنسبة لبلدان أخرى موجودة في جنوب شرق آسيا وخارجها.

### العمل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنظمات الإقليمية الأخرى

83 - اجتمع قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جاكارتا في 24 نيسان/أبريل واعتمدوا توافقا للآراء مؤلفا من خمس نقاط بشأن ميانمار، وفي أعقاب ذلك الاجتماع، زار رئيس الرابطة وأمينها العام ميانمار في بداية حزيران/يونيه، حيث ناقشا تنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط مع القائد العام للقوات المسلحة.

84 - وفي 4 آب/أغسطس 2021، اعتمد وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا بيانا مشتركا أكدوا فيه تعيين إيروان يوسف، وزير الخارجية الثاني لبروني، مبعوثا خاصا لرئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا معنيا بميانمار. ورحب الأمين العام بهذا التعيين بوصفه خطوة هامة نحو تنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط. وتماشيا مع دعوات مجلس الأمن إلى التكامل بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، لا تزال الأمم المتحدة مستعدة لدعم جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومركز الرابطة لتنسيق المساعدة الإنسانية في إدارة الكوارث في ميانمار، لأن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات إقليمية متماسكة. ويواصل

المبعوث الخاص لرئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا إجراء مشاورات وثيقة مع الدول الأعضاء في الرابطة وأمانة الرابطة وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين.

85 - كما واصلت المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار عملها الوثيق مع منظمات إقليمية أخرى من بينها الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمعنية بأقلية الروهينغيا المسلمة، بهدف تكملة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمعالجة أزمة الروهينغيا والتطورات السياسية والإنسانية الأوسع نطاقاً.

## دال - جائحة مرض فيروس كورونا، والصحة العامة، والتطورات الاجتماعية والاقتصادية

86 - في منتصف آب/أغسطس 2020، بدأ ارتفاع سريع في الانتقال المحلي لفيروس كوفيد-19 في ولاية راخين، مع ارتفاع الحالات في وقت لاحق في جميع الولايات والمناطق. وحتى 14 آب/أغسطس، سجلت ميانمار أكثر من 351 605 حالات إصابة وأكثر من 513 078 حالة وفاة. ويُرتأى أن الأرقام الفعلية أعلى بكثير من الأرقام الرسمية وذلك لأن القدرة على الاختبار وإدارة الحالات لا تزال ضئيلة.

87 - وكان على نظام الصحة العامة في ميانمار، الذي كان أصلاً مثقلاً بالأعباء، أن يتأقلم مع ضغوط وتحديات إضافية منذ 1 شباط/فبراير. وقد حدث انخفاض كبير في القدرة على الاختبار والعلاج في مواجهة هجمات وتهديدات من القوات المسلحة ضد مرافق وموظفي الرعاية الصحية. وقد أثر ذلك على الاستجابة لكوفيد-19، وتسبب في إغلاق كامل تقريباً لبرامج ميانمار الخاصة بالصحة والتحصين. وإضافة إلى ذلك، توقف التنفيذ المخطط لعمليات التطعيم ضد كوفيد-19. وفي تموز/يوليه، تسبب متحور دلتا لفيروس كورونا المسبب للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة في نقشٍ واسع النطاق في ميانمار، وهي بلد غير مجهز بشكل جيد لإدارته في ظل الظروف الحالية. وهذا يثير مخاطر جسيمة ليس فقط بالنسبة لميانمار بل بالنسبة للمنطقة أيضاً.

88 - كما ساهم الاحتجاز التعسفي الجماعي للمحتجين، والسجون المكتظة، والإهمال العام لصحة السجناء، في زيادة عدد حالات العدوى بفيروس كوفيد-19.

89 - وقد أدت جائحة كوفيد-19 وعدم الاستقرار الناجم عن أعمال الجيش إلى تراجع العديد من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت في السنوات الأخيرة. فقد أثرت الجائحة بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما ذوي القدرة الاقتصادية المحدودة على الصمود، ومن يعملون عمالة هشة، وأولئك الموجودين في مناطق النزوح والنزاع، مما ضاعف من التهميش وعدم المساواة والضعف الموجودين من قبل، مع تأثير ذلك بشكل غير متناسب على النساء. وعاد أكثر من 400 000 عامل مهاجر إلى مجتمعاتهم المحلية، مما أدى إلى خسارة كبيرة في التحويلات المالية لأسرهم.

90 - وتسببت أعمال الجيش في إصابة الاقتصاد بالشلل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الإضرابات الجماعية للعمال في مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك في قطاعي النقل والخدمات اللوجستية، مما عطل الواردات والصادرات وأثر على سلاسل الإمداد، وأسهم في زيادة أسعار الوقود والمواد الغذائية. وكانت هناك آثار أوسع نطاقاً أيضاً، من قبيل أزمة نقدية لأن حائزي الحسابات المصرفية أخذوا يسحبون مدخراتهم خوفاً من انهيار مصرفي. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن 3,4 ملايين شخص في جميع أنحاء ميانمار معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي. وقد خنقت إغلاقات وقيود الإنترنت الاقتصاد الرقمي الناشئ،



مما أثر على الخدمات النقدية المتنقلة والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل عبر الإنترنت. وقدر البنك الدولي أن اقتصاد البلد سينكمش بنسبة 18 في المائة في عام 2021.

91 - وقد أدى استيلاء الجيش على السلطة إلى خسائر في الوظائف وخفض الدخل بالنسبة لمئات الآلاف من العمال بسبب إغلاق المصانع والمحلات التجارية وانسحاب عدة شركات دولية من البلد أو توقفها عن طلب السلع والخدمات من ميانمار. وبحلول تموز/يوليه، كان 64 615 على الأقل من موظفي الخدمة المدنية الذين أُضربوا عن العمل كجزء من حركة العصيان المدني إما قد فُصلوا أو أُوقِفوا عن العمل. وكان نحو 48 000 من أولئك من النساء. وقد فقدوا مصادر دخلهم، وفي كثير من الحالات طردوا قسراً من وحداتهم السكنية العامة.

92 - ومن المرجح أن يؤدي تزايد ندرة فرص العمل في اقتصاد البلد الرسمي، المقرون بتعطّل هجرة اليد العاملة بسبب القيود الحدودية، إلى دفع المزيد والمزيد من الأفراد نحو العمالة غير الرسمية والأنشطة غير المشروعة.

93 - ومن المرجح أن يؤدي مزيج من انخفاض الدخل وحدث زيادات في أسعار السلع الأساسية إلى ارتفاع كبير في معدلي الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وقد قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن معدل الفقر من المرجح أن يتضاعف من 24,8 في المائة في عام 2017 إلى 48,2 في المائة بحلول عام 2022، بسبب التأثيرات المضاعفة لجائحة كوفيد-19 والأزمة الناجمة عن التاتاماداو.

### ثالثاً - الملاحظات

94 - لقد دعوت الجيش مراراً إلى احترام إرادة الشعب، والامتناع عن العنف والقمع، والعمل من أجل المصلحة العليا المتمثلة في سلام البلد واستقراره. وأعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء الاحتجاز التعسفي لأعضاء الحكومة، بمن فيهم الرئيس وين مينت ومستشارة الدولة أونغ سان سو كي وآخرون، ودعا إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفاً، مع إدانته العنف المستمر. وأكد مجلس الأمن أيضاً دعمه المستمر لعملية الانتقال الديمقراطي في ميانمار، وشدد على ضرورة التمسك بالمؤسسات والعمليات الديمقراطية، والامتناع عن العنف، وإبداء الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتمسك بسيادة القانون. ويمكن للبلدان المجاورة أن تستغل نفوذها على الجيش وتطلب إليه أن يحترم إرادة الشعب ويعمل من أجل المصلحة العليا المتمثلة في تحقيق السلام والاستقرار في البلد والمنطقة. وقد أسفرت أعمال التاتاماداو عن مقتل مئات المدنيين وعن آلاف الاعتقالات التعسفية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. ومن الضروري استعادة النظام الدستوري والتمسك بنتائج انتخابات عام 2020، تماشياً مع سيادة القانون ومعايير الحكم الديمقراطي الراسخة.

95 - وتوخياً لتجذّر عملية تحرك نحو تسوية سلمية، يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تسعى إلى تحقيق المصلحة العليا المتمثلة في الإصلاح الديمقراطي في البلد، وتدخل في حوار هادف، وتمتتع عن العنف، وتحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً كاملاً. وإجراء عملية حوار شامل تمثل فيها الأقليات والشباب والنساء تمثيلاً فعالاً هو طريقة مجدية للخروج من الأزمة السياسية الحالية. وتواجه ميانمار فترة طويلة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار، ومن المهم بذل جهود متضافرة من قِبل الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية من أجل تمكين الحكم المدني الكامل بما يتماشى مع إرادة الشعب.

96 - إن خطر نشوب نزاع مسلح واسع النطاق يتطلب نهجا جماعيا لمنع وقوع كارثة متعددة الأبعاد في قلب جنوب شرق آسيا وخارجها. والآثار الإنسانية الخطيرة، بما فيها تدهور الأمن الغذائي بسرعة، وحدثت زيادة في حالات النزوح الجماعي، وضعف نظام الصحة العامة الذي تقاوم بفعل موجة جديدة من الإصابات بكوفيد-19، تتطلب نهجا منسقا في التكامل مع الجهات الفاعلة الإقليمية. وستركز الأمم المتحدة جهودها على مواصلة تعزيز نهج متسق على نطاق المنظومة لتوفير المساعدة الإنسانية والمساعدة المنقذة للحياة لدعم شعب ميانمار والمساعدة على منع حدوث المزيد من التداعيات الإقليمية. وسيطلب ذلك دعما قويا من الدول الأعضاء، ولا سيما لتمويل الخطة المؤقتة لميانمار للاستجابة لحالات الطوارئ التي صدرت في 12 تموز/يوليه.

97 - وأكرر دعوتي التي أطلقتها في العام الماضي من أجل وصول المنظمات الإنسانية الكامل دون عوائق لمساعدة المحتاجين. ويجب التصدي لاستمرار القيود المفروضة على إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية الحيوية، بما في ذلك الرعاية الصحية، خلال جائحة عالمية تؤثر بشكل غير متناسب على النساء. وفي سياق كوفيد-19، ينبغي أن تعطي جميع أطراف النزاع الأولوية لتمكين أنشطة الاختبار والوقاية والعلاج الفعالة.

98 - ويقع على عاتق التاتاماداو وأطراف النزاع الأخرى التزام بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين وتيسير المرور السريع ودون عوائق للإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين، ولا سيما في مواجهة تزايد انعدام الأمن الغذائي.

99 - وتحتاج معظم الطوائف الضعيفة، بما في ذلك الروهينغا، إلى الحماية، ومن الضروري معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويجب معالجة المسائل الهيكلية المتعلقة بالمواطنة، والحقوق الأساسية، والمساواة أمام القانون، والحريات الأساسية، تماشيا مع توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين. ولا تزال المسألة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في ميانمار، بما في ذلك ضد الروهينغا وغيرهم من الأقليات، أساسية. ويمكن للأليات ذات الصلة، مثل آلية التحقيق المستقلة لميانمار، أن تساعد على تيسير العدالة والمساءلة عن الجرائم السابقة وأن تساهم في ردع المزيد من الفظائع. وأحث على التعاون الكامل مع تلك الآليات، بما في ذلك بأتاحة الوصول إلى ميانمار. ومن الأهمية بمكان العمل بالتضامن مع بنغلاديش بوصفها مضيفا رئيسيا للاجئين، وكذلك توفير الدعم المستمر بهدف تقاسم المسؤولية على نحو مجد. ويجب أن تضمن أي جهود لإعادة اللاجئين إلى الوطن الموافقة المستنيرة والتعاون الطوعي للاجئين المعنيين، في حين ينبغي أن تشمل المناقشات الوطنية والإقليمية والدولية بشأن هذه المسألة الروهينغا أنفسهم. وتتطلب التداعيات الإقليمية الواسعة للأزمة الحالية عملا قويا من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية، ولا سيما رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لدعم التوصل إلى حل سلمي. وإني أعول على الدول الأعضاء لدعم منظومة الأمم المتحدة في هذا المسعى.

100 - إن الأمم المتحدة على استعداد لتقديم خبرتها المقارنة لتنفيذ توافق آراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المؤلف من خمس نقاط، بما في ذلك بشأن الوساطة والمساعدة الإنسانية. وأكرر دعوتي إلى التنفيذ الشامل وفي الوقت المناسب لتوافق الآراء المؤلف من خمس نقاط لتيسير التوصل إلى حل سلمي لمصلحة شعب ميانمار وسبل عيشه، وأرحب بتعيين المبعوث الخاص لرئيس الرابطة لتيسير إجراء حوار بناء بين جميع الأطراف. كما أشجع بقوة التكامل بين عمل مبعوثي الخاصة وعمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وستكون

لزيادة التعاون بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتنسيق المساعدة الإنسانية في إدارة الكوارث أهمية حاسمة لدعم تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة لأكثر الفئات ضعفاً.

101- ومن المرجح أن الاقتصاد غير المشروع الواسع النطاق الذي ترسخ في ميانمار سيستفيد من الأزمة الحالية وما يتصل بها من تحديات في مجال الحوكمة. وفي المقابل، قد تزيد الأنشطة غير المشروعة أيضاً من تأجيج حالة عدم الاستقرار المستمرة، بحيث تكون لها تأثيرات بعيدة المدى ليس على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد فحسب، بل أيضاً على مشهد نزاعه المسلح. ومع انكماش معظم الاقتصاد الرسمي، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى الرصد والتحليل الدقيقان للروابط بين النزاع المسلح، والسياق الاجتماعي والسياسي المتدهور، وسوق المخدرات غير المشروعة السريعة التطور، والقطاعات الأخرى من الاقتصاد غير المشروع، التي من المرجح أن تتوسع.

102- وفي أعقاب استيلاء الجيش على السلطة، جرى استغلال القوانين لخنق حرية التعبير، وكبح وسائل الإعلام المستقلة ووسائل التواصل الاجتماعي، واحتجاز 200 5 شخص تعسفاً. ومن الضروري دعم الصحافة الحرة باعتبارها حجر الزاوية في الديمقراطية، وإعطاء مساحة للمجتمع المدني، والسماح للناس بمساعدة بعضهم البعض في هذا الوقت العصيب المتفاقم بسبب كوفيد-19.

103- إن نقص تمثيل النساء والشباب في عملية السلام أمر يبعث على القلق نظراً لأن هاتين الفئتين تحملاً وطأة النزاع قبل شباط/فبراير ومنذ ذلك الحين. وعلى وجه الخصوص، تمثل النساء أكبر نسبة من موظفي الخدمة المدنية وغيرهم من العاملين الذين انضموا إلى حركة العصيان المدني وشاركوا بأعداد كبيرة في الاحتجاجات الجماهيرية، بما في ذلك في اليوم الدولي للمرأة. وأثني على دعم المرأة في التمسك بالمعايير الديمقراطية في البلد، وأدعو إلى زيادة تمكينها للمساعدة على التوصل إلى حل سلمي ومستدام لمستقبل ميانمار.

104- إن أي انتقال من أزمة البلد البعيدة المدى سوف يتيح فرصة لإعادة تشكيل مجتمعه على نحو يخلو من الانقسامات العرقية والقيود المفروضة على الحريات الأساسية. وينبغي أن يعكس حل يؤدي إلى السلام المستدام إرادة الشعب. وقد ألهمتني الوحدة المتنامية بين مجموعات ذات خلفيات دينية وعرقية ومجتمعية مختلفة، التي وُلدت من رحم التطلعات الديمقراطية المشتركة والمعاناة المشتركة. وفي ولاية راخين، التي شابتها التوترات الطائفية والعنف الطائفي، تزايدت التعاطف من جانب راخين العرقية تجاه الروهينغيا. وفي 18 كانون الثاني/يناير، أصدرت طوائف راخين وثيقة بعنوان "إعلان صادر عن طوائف أركان المتنوعة والمتحدة"، تضمنت إشارة إلى "الروهينغيا"، وهو مصطلح كانت راخين العرقية ترفضه في السابق، وحثت فيه الحكومة على معالجة القضايا الأساسية التي تؤثر عليهم. ولا يمكن أن يكون هناك أي أمل حقيقي في معالجة الأسباب الجذرية للعنف والتمييز إلا من خلال مؤسسات ديمقراطية شاملة للجميع. وكنت أمل أن يتعزز التعاون في ذلك الصدد بين الأمم المتحدة والحكومة الجديدة في أعقاب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت لي مستشارة الدولة أونغ سان سو كي استعداد حكومتها للعمل مع الأمم المتحدة لإقامة مجتمع يسوده السلام والازدهار واحترام حقوق الإنسان.